

Distr.: GENERAL

ECA-NA/AH/IGOs/1

January 2013

ARABIC

Original: FRENCH

**الأمم المتحدة**

**اللجنة الاقتصادية لأفريقيا**

**مكتب شمال أفريقيا**

**الاجتماع التشاوري مع اتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية الحكومية**

**العاملة بشمال أفريقيا حول آفاق التكامل المغاربي**

**في السياق السوسيوسياسي الجديد في المنطقة**

**الرباط – المغرب،** 15 **كانون الثاني/** **يناير** 2013

**مذكـرة**

1. **السيــــاق**

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تهدف لبناء مجالات اقتصادية موسعة وأشكال مهيكلة للتضامن الإقليمي انطلاقا من مثل مشتركة أو عوامل ثقافية واجتماعية حاسمة. وتمكن المضاعفات الثابتة والدينامية للتكامل الاقتصادي الإقليمي من تطوير التجارة والاستثمارات من خلال حركية أكبر للعوامل الاقتصادية، وتحقيق وفورات الإنتاج بحجم كبير عبر الزيادة في حجم الأسواق، وتخصيص أكثر نجاعة للموارد من خلال تعزيز المنافسة واعتماد سياسات عمومية أكثر توقعية  وذلك عن طريق ربطها بالمنظور الإقليمي. ومع المأسسة المتزايدة لمشاريع التكامل، ولاسيما في إطار برامج التعاون جنوب-جنوب، يساهم وضع معايير مشتركة وتنسيق السياسات في تحقيق تدبير أكثر نجاعة وإنشاء ممتلكات عمومية إقليمية، سواء كانت طبيعية (من موارد مائية، ومناخ، وتنوع بيولوجي) أو غير مادية (التربية والبحث العلمي، والصحة العمومية، وأمن الأفراد) أو مادية (البنى الأساسية للنقل والتواصل). وفي بعض الحالات، يمكن أن تفضي عملية التكامل إلى أشكال من البناء السياسي المتقدمة إلى حد ما، على أساس هويات ثقافية أو قيم متقاسمة، تمكن، على سبيل المثال، من الوقاية من النزاعات أو إدارتها داخل الدول المعنية أو فيما بينها. ومع التزايد في عدد الاتفاقيات الإقليمية الذي رافق عولمة الاقتصاد، حل الإقليم تدريجيا محل الدولة-الأمة كفضاء أمثل للتنمية. وتتم هيكلة العلاقات الدولية والتفاوض حولها وبشكل متزايد في إطار التجمعات الإقليمية، التي تعتبر أدوات لتسهيل الوصول إلى التوافقات الضرورية لتحقيق التقدم في المفاوضات الدولية (أهداف الألفية للتنمية، والتنمية المستدامة وتغير المناخ، والتجارة والأمن الجماعي). ويمثل التكامل الإقليمي في الوقت ذاته بالنسبة للدول النامية وسيلة للتخفيف من الآثار السلبية لنظام متعدد الأطراف غير متكافئ سعيا لتحقيق استراتيجية لاندماج متناغم في الاقتصاد العالمي.

لقد دخلت دول شمال أفريقيا في دينامية التكامل الإقليمي بتوقيعها في 1989 على الاتفاقية المنشئة لاتحاد المغرب العربي. وقد حدد اتحاد المغرب العربي، الذي يضم خمس دول (الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس) أهدافا تتمثل في السعي لاعتماد «... سياسة مشتركة في مجالات مختلفة»، و«... حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال»، و«... تحقيق التنمية الصناعية والفلاحية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتجميع الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، لاسيما من خلال إنشاء مشاريع مشتركة وإعداد برامج شاملة وقطاعية». وتعتبر هذه المقاربة مقاربة متعددة العناصر، تقوم على التفاعل بين حركية العوامل، والتنمية القطاعية والتكامل من خلال التأطير التنظيمي (التنسيق بين السياسات). ومن شأن كل ذلك أن يمكن دول الفضاء المغاربي من الاستفادة من الفرص وأشكال التكامل الإقليمي المتاحة لتحسين وصولها للأسواق العالمية، وجذب مزيد من الاستثمارات، وتعزيز قدراتها التفاوضية على المستوى الدولي، وتجميع الموارد للوصول إلى حلول أكثر نجاعة للتحديات المشتركة المتمثلة في النمو والتشغيل والأمن الغذائي أو التدبير المستدام للموارد الطبيعية كذلك. وقد يمثل تعزيز أوجه التكامل الذي سيتحقق من خلال توسيع المجال الاقتصادي عاملا يسهل الحوار السياسي بين الدول، من أجل تعزيز السلم في الإقليم.

غير أن مشروع التكامل المغاربي لا يزال يواجه العديد من الحواجز التي تبقي على تشتت اقتصادات المنطقة الفرعية وتعوق جزءا من إمكانات نموها. وبعد مرور عقدين على توقيع اتفاقية مراكش، لا تزال منطقة التبادل الحر لاتحاد المغرب العربي، والتي تمت برمجتها في البداية في 1992، لم تتجاوز مرحلة المشروع، في حين تبقى سوق شمال أفريقيا حتى الآن من بين الأسواق الأقل دينامية في القارة الإفريقية، حيث يبلغ معدل التجارة البينية ما يقارب 3% من مجموع واردات الدول الأعضاء. ولم يحقق تواجد بعض الاتفاقيات التجارية - الثنائية أو تلك المبرمة في إطار مبادرات إقليمية أخرى (اتفاقية أكادير، أو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) النتائج المتوقعة بسبب استمرار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، على سبيل المثال، فيما بين الدول. وفي بعض الحالات، لا يساعد مناخ الأعمال كثيرا على جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية. كما أن اتفاقية أكادير، بشكل خاص، التي كانت تهدف لتشجيع تقاسم الإنتاج من خلال تراكم القيم بين الدول الأعضاء (المغرب، وتونس، ومصر، والأردن) من أجل استفادة أفضل من الوصول للسوق الأوربية على أساس تفضيلي، لم تغير بشكل جوهري من التجارة بين دول شمال أفريقيا، ولا من حصة الدول المعنية في السوق العالمية للمنتوجات المصنعة. ومن جهة أخرى، لم تلعب اتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوربي، والتي دخلت حيز التنفيذ ما بين 1998 و2005، دورها كرافعة لتنويع الصادرات كما كان متوقعا، والتي اقتصرت في أغلبها على منتوجات كثيفة العمالة تستخدم جزءا كبيرا من المدخلات المستوردة (النسيج، والمواد الكيماوية، والمعدات الإلكترونية على سبيل المثال).

وتبقى المكاسب في مجال تحرك عوامل الإنتاج وحرية تنقل الأشخاص بشكل خاص محدودة، ويمكن التراجع عنها بسبب استمرار الخلافات السياسية بين بعض الدول، وتزايد وتفاقم عدم الاستقرار منذ 2011 في مجموع منطقة الساحل والصحراء. ولا تزال بعض الجهات الرئيسية المتمثلة في الفاعلين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، والأوساط الجامعية، ووسائل الإعلام، غير مطلعة بما فيه الكفاية على قانون اتحاد المغرب العربي (بالنسبة للاتفاقيات المعتمدة)، مما يحد من بروز عملية التكامل ويحرمها من الآليات الوطنية الضرورية لنشرها وإدماجها في السياسات التنموية الوطنية وفي العقليات. ولم تصل بعد المؤسسات المنشأة إلى مستوى تنفيذي كاف لتحريك برامج تكاملية متعددة القطاعات. حيث لا تزال بعض الحواجز الكبيرة، ومنها عدم انتضام اجتماعات هيآت القرار التابعة للاتحاد، وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية، والتبعية النسبية للشركاء الخارجيين لإنجاز دراسات وأنشطة جوهرية، تعوق عمل الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

إن إعادة إطلاق عملية التكامل بين دول اتحاد المغرب العربي ضروري للاستجابة لحاجات نمو أقوى لاقتصادات المنطقة وتعزيز قدراتها حتى تتسم بالمرونة في مواجهة الصدمات الخارجية. كما أن ذلك أمر مهم لكي يتموقع إقليم شمال أفريقيا استراتيجيا على الوجه الأمثل في خريطة التجمعات الاقتصادية الناشئة، - مجلس التعاون الخليجي، السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (ميركوسور)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، والمجموعة الاقتصادية لدول جنوب أفريقيا، وكذا بالنظر للثقل الاقتصادي والسياسي للشريك الأوربي. ويأتي هذا المطلب لإطلاق دينامية التكامل المغاربي والتسريع من وثيرته، والذي يبرز بشكل متزايد في الخطاب السياسي للزعماء، في سياق دولي يتسم بتغيرات وتحديات متعددة، تغذيها عوامل داخلية، تؤثر بدرجات مختلفة على أسس اقتصادات دول شمال أفريقيا: التأثير المتأخر للأزمات الاقتصادية والمالية لفترة 2008-2010 على النمو العالمي، أزمة الديون السيادية، وما يشبه الركود في أغلب دول منطقة اليورو، وهي الشريك التجاري الرئيسي لدول شمال أفريقيا، وتحول المركز المحوري للاقتصاد العالمي نحو شرق آسيا، وتعدد الأقطاب الجيوستراتيجية مع بروز أقطاب لقوى اقتصادية وسياسية جديدة (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، وتركيا، والمكسيك، والأرجنتين)، والتوترات المتكررة بشأن أسعار المواد الغذائية والنفط. وتبرز إمكانية إعادة إطلاق عملية التكامل على المستوى دون الإقليمي في سياق مزدوج، (أ) سياق التحولات الاجتماعية السياسية العميقة التي لم يسبق لها نظير في تاريخ بلدان شمال أفريقيا و(ب) سياق تواجد العديد من التحديات المرتبطة بهياكل التنمية، والتي تستدعي اعتماد ردود إقليمية، لرفع تلك التحديات بشكل ناجع.

**المحيط الاجتماعي- السياسي الجديد**

تمثل أحداث 2011 و2012 منعرجا حاسما في الحياة السياسية والمؤسساتية لدول المنطقة، إذ أعادت حركات ثورية تلقائية بالنسبة لأغلبها وذات نطاق لم يسبق له مثيل، النظر في نماذج الحكامة القائمة، والتي يبدو أنها حتى ذلك الحين، تمكنت من إضفاء بعض الشرعية الداخلية والدولية على نفسها، بالنظر إلى التقدم المحرز في مجال التنمية الاقتصادية، وما تعودت عليه من استقرار مؤسسي، بالمقارنة مع دول أخرى في أفريقيا، وبالنظر كذلك للنتائج المحققة في مكافحة التطرف المتصاعد. غير أن التقلبات التي حصلت أظهرت الحدود الموضوعية لهذه النماذج، أهمها زيادة ملحوظة في عدم المساواة الاجتماعية وفي الهشاشة، وعجز في الشفافية والحكامة التشاركية والحريات. ومن خلال مختلف أشكال الاحتجاج والمطالبة، عبر السكان، والشباب منهم بشكل خاص، عن مطالب قوية ومتعددة، من أجل التداول السياسي، وحكامة أكثر إدماجا، مع مزيد من الديموقراطية، والحريات، والشغل اللائق، والشفافية والإنصاف في توزيع ثمار النمو.

وقد أدت هذه الأحداث إلى إطلاق سلسلة أولى من الإصلاحات، همت بشكل خاص توسيع هامش الحريات، وفتح المجال السياسي، وإنشاء مؤسسات جديدة، مع تنظيم انتخابات تعددية وأكثر شفافية. وهكذا، بدأت تنشأ علاقة جديدة بين المواطنين والحكام، تتسم بمطالبة أقوى بخدمات عمومية أكثر فعالية وتحقيق المساءلة على كل مستويات المسؤولية. ويتوقع، أكثر من أي وقت مضى، بأن يصبح تعزيز دولة الحق والقانون والحكامة الجيدة من ثوابت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الهادفة إلى تحقيق غايات محددة من بينها مشاركة أكثر إدماجا للمواطنين والفآت الاجتماعية، وتحسين الأداء الاقتصادي، وإعادة توزيع أكثر إنصافا للثروات، وتحديث الإدارة العمومية مع تحسين فعاليتها.

كما يرافق هذا التغير السريع للمحيط السياسي بروز فاعلين سياسيين جدد سيكون عليهم تعلم قواعد اللعبة السياسية أو تعميقها، حتى تستعمل الحرية العمومية على الوجه المناسب، وإدارة العمليات الانتخابية في جو من الهدوء، وتشجيع ثقافة التسامح واحترام حقوق الإنسان. وسيستلزم ذلك، على سبيل المثال، تنفيذ برامج للتأهيل وتعزيز القدرات، سواء تعلق الأمر بمؤسسات الدولة المختلفة (الإدارات الترابية، والجماعات المحلية والهيآت الصغرى الأخرى، والعدل، ونظام الأمن، والوكالات المالية...)، أو بالفاعلين من المجتمع المدني.

**تحديات هيكلية مشتركة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

وبالإضافة إلى الرهان المباشر المرتبط بتدبير الانتقال السياسي الجاري بشكل هادئ، تستلزم التطورات الإقليمية الجديدة بشكل خاص صياغة استراتيجيات على المدى القصير والمتوسط لتأهيل النظم الإنتاجية، التي تأثر بعضها بهذه الأحداث إلى حد كبير، وكذا مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المهمة، لاستجابة أفضل للتحديات المرتبطة بالتنمية في المنطقة للمطالب التي عبر عنها السكان من خلال الحركات الثورية.

وبالرغم من أم منطقة شمال أفريقيا مكونة في أغلبها من دول ذات دخل متوسط، فإنها لا تزال تسجل عجزا في التغيير الهيكلي لاقتصاداتها وإنشاء فرص شغل لائق. وتبقى المواد الأولية بشكل خاص هي المحرك الأساسي للنمو، حيث تهيمن المحروقات إلى حد كبير على هيكل التجارة الخارجية الإقليمية. بل إن وزنها قد تزايد بالقيمة النسبية خلال عقد 2001-2010، حيث انتقل من 75,6 إلى 79,3% من مجموع صادرات الإقليم ككل، مما يعرض الاقتصادات الوطنية بشكل حاد للصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية. وقد تقدم مؤشر حجم الصادرات تقدما ضعيفا ما بين 2001 و2010 (منتقلا من 97,5 إلى 121,1)، بالمقارنة مع الدول الأسيوية النامية على سبيل المثال (232,4). ومن جهة أخرى، كان للنمو المهم لإجمالي الناتج الداخلي المسجل خلال العقدين الأخيرين تأثير محدود على الشغل. إذ لم يتقدم معدل التشغيل/السكان، ما بين 1991 و2010، إلا بشكل طفيف (من 43 إلى 46%)، حيث يبقى حتى الساعة أضعف معدل في أفريقيا. وتظهر البيانات المتوفرة بالنسبة لأغلب الدول غياب تقدم ملموس في مجال مكافحة البطالة أو، في أحسن الحالات، تراجع طفيف لعدد الباحثين عن العمل. إذ لم يكن النمو الاقتصادي والاستثمارات المنتجة المسجلة خلال عقد سنوات 2000 كافيا لامتصاص ارتفاع عدد السكان النشطين. ويبقى القطاع الخاص غير متطور بما فيه الكفاية، كما تحد المتطلبات المرتبطة بتدبير توازنات الميزانية من قدرة القطاع العام على امتصاص اليد العاملة. وبالمقارنة مع شرق آسيا (30%)، يبقى معدل الاستثمار الخاص مقرنة بإجمالي الناتج الداخلي ضعيفا نسبيا في عام 2011، بمعدل 20% في المغرب، و15% بالجزائر، و13% في تونس.

وفي مجال التشغيل، تتسم أسواق الشغل في دول شمال أفريقيا بمعدل قليل الارتفاع للسكان النشطين، إذ يتراوح في المتوسط ما بين 46 و51%، مقارنة ب71% في الاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى اختلالات كمية ونوعية ما بين العرض والطلب، ومعدل بطالة وعطالة أعلى لدى الشباب (حوالي 27%) والنساء، وهيمنة التشغيل غير الرسمي مع زيادة منتظمة في معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات. ومن جهة أخرى، يتواجد جزء مهم من العاملين في قطاع الشغل الهش الذي يتسم بشكل خاص بهيمنة الحلول غير الرسمية، والمداخيل المتواضعة، ومستوى ضعيف للتغطية الاجتماعية. وبالنسبة للشباب الذين يمثلون ثلث مجموع سكان المنطقة الفرعية، ينضاف ضعف المشاركة في عمليات اتخاذ القرار، بما في ذلك في المجالات التي تخصهم، إلى صعوبة الاندماج في الحياة النشطة من خلال الشغل اللائق. وفي الدول التي شرعت في تنفيذها، لم يتم تعزيز التربية على المواطنة من خلال إعداد مجالات للحوار بين الأجيال، ولا بتمثيل كاف للشباب في هيآت اتخاذ القرار، وداخل الأسرة، وفي الهيآت الجماعية وتلك التابعة للدولة.

كما يمثل الأمن الغذائي تحديا آخر مشتركا بين كل بلدان شمال أفريقيا. ويعتبر قطاع الفلاحة واحدا من أركان اقتصادات المنطقة الفرعية، إذ يشغل 30% من مجموع السكان النشطين، ويوفر قطاع الفلاحة أكثر من 75% من فرص الشغل في الوسط القروي، كما أن له بعدا اجتماعيا خاصا. لكن، وبالرغم من أهمية الاستثمارات المنجزة لتطوير الري، لا تزال الفلاحة تعتمد على الأمطار بشكل خاص مع ضعف التنافسية. ولم تتمكن النماذج الزراعية المستخدمة حتى الآن من أن تأخذ المتطلبات الإيكولوجية بالحسبان بما فيه الكفاية، مما ساهم في تراجع الإمكانات الإنتاجية للنظم الإيكولوجية المستغلة، ذات معدلات مردودية ضعيفة تعادل نصف المعدل العالمي. كما تعرف المنطقة كذلك عجزا هيكليا في إنتاج الحبوب والتزود بالسلع الغذائية الأساسية التي يعتمد بشكل كبير على الأسواق الدولية لجلبها. وتتركز حوالي 17% من الواردات العالمية من القمح ومن 10 إلى 12% من الذرة في شمال أفريقيا بمجملها.

ومن جهة أخرى، توجد بلدان اتحاد المغرب العربي في منطقة جافة أو شبه جافة بشكل عام، تتعرض لمراحل من الجفاف المتكرر، وتعرف تنوعا كبيرا بين المناطق وفي معدلات التساقطات من سنة لأخرى. وحسب الفريق الدولي للخبراء المعني بالمناخ، يعتبر شمال أفريقيا من بين المناطق الأكثر تعرضا لتغير المناخ. حيث يطال التصحر حوالي 85% من أراض تهددها التعرية والملوحة والممارسات الزراعية غير المستدامة بشكل متزايد. وتشير النماذج العامة للمناخ إلى ارتفاع محتمل لدرجة الحرارة في المنطقة الفرعية ما بين 2 و4 درجات مائوية خلال القرن 21، بارتفاع يزيد عن درجة واحدة مائوية ما بين 2000 و[[1]](#footnote-1)2020 بشكل خاص. وقد أصبحت الظواهر المناخية العاتية (فترات الجفاف، وموجات الحرارة، والفيضانات) أكثر ترددا مع تسارع الدورات المناخية وتراجع عام في متوسط التساقطات، التي يترتب عليها، كنتائج أولية، انخفاض الإنتاج الزراعي وتزايد الهجرات الإيكولوجية.

وأما فيما يخص الطاقة، تواجه دول شمال أفريقيا وعلى مستويات مختلفة، طلبا متزايدا تتم تغطيته في الوقت الراهن بالطاقة الإحفورية المدعومة بشكل خاص، والمستوردة بالنسبة للجزء الأكبر منها. وتتوفر كل دول الإقليم على إمكانات من الطاقات المتجددة (الشمسية منها والهوائية) كافية لتغطية كل حاجات الطلب تقريبا، لكنها لا تمثل حتى الآن إلا 3% من القدرات الراهنة لتوليد الكهرباء. إذ بالفعل، تبقى العديد من الحواجز قائمة على مستوى التمويل للقيام بالاستثمارات الضرورية في مجال التدريب، والبحث والتنمية، والتكامل الصناعي. ولا يمثل فضاء شمال أفريقيا بعد سوقا متجانسة، إذ لا يستجيب الإنتاج ونقل المنتوجات الطاقية، وبناء المنشآت الأساسية للطاقة، وصناعة التجهيزات، لمعايير المردودية الاقتصادية على مستوى الإقليم.

ولرفع هذه التحديات التي أشرنا إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر، وتعزيز قدراتها للرد بمرونة على الأزمات والصدمات الخارجية، وكسب رهان الانتقال إلى فئة الاقتصاديات الناشئة، ينبغي أن تتحرك دول المنطقة على مستوى محورين استراتيجيين متكاملين : (أ) تنفيذ سياسات على المستوى الوطني لتسريع عملية التنويع وتحسين تنافسية اقتصادها، مع إدماج رهانات التنمية المستدامة ؛ و(ب) الانخراط أكثر في دينامية حقيقية للتكامل الإقليمي للاستفادة من الفرص التي تتيحها السوق الموسعة والسياسات القطاعية المنسجمة مع بعضها البعض.

وترافق التغيرات السياسية التي أشرنا إليها سابقا عودة الاهتمام بالتعاون الإقليمي كإطار واستراتيجية لتضافر الإمكانات من أجل صياغة ردود إقليمية إزاء التحديات المشتركة للتنمية. إذ بدأت تظهر معالم انطلاقة جديدة لعملية التكامل المغاربي على المدى القصير، مما قد يؤدي إلى طرح مجموعة مهمة من السياسات والاستراتيجيات التي تستند إلى الاتفاقية المؤسسة لاتحاد المغرب العربي من جديد. لكن تبقى فعالية إعادة إطلاق الدينامية الإقليمية رهينة بتحديد مناسب للأولويات، وتعبئة موارد تكون بحجم الطموحات، والتزام أقوى للفاعلين وشركائهم بالتكامل المغاربي.

1. **المسوِغــات**

تتمثل مهمة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في المساعدة على «تسهيل التعاون والتكامل والتنمية الاقتصادية على مستوى المنطقة ». وقد ركز عمل المكتب خلال الفترة 2007-2012 بشكل عام على محوري تدخل استراتيجيين : (أ) تشجيع التكامل الإقليمي، و(ب) صياغة ردود مشتركة على الحاجات الخاصة لأفريقيا، وبشكل خاص في إطار الجهود التي تهدف لتحقيق أهداف الألفية للتنمية. وتحتل القضايا الناشئة، ومنها تغير المناخ، والأمن الغذائي، والطاقات الجديدة والمتجددة، مكانا مهما في برامج أنشطة المكتب.

وفي إطار ممارسته لمهامه، يسعى مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا كذلك إلى مرافقة عملية إعادة إطلاق التكامل المغاربي، لاسيما من خلال تقديم دعم فعال للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والمؤسسات الأخرى في المنطقة الفرعية، في مجال صياغة برامجها ذات الأولوية و تنفيذها. ولتحقيق هذا الغرض، وفي إطار السعي المتواصل لتحقيق مزيد من النجاعة لأنشطته، أدرج المكتب في برامج أنشطته لفترة 2012-2013 تنظيم اجتماع تشاوري مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي تعمل في المنطقة. وسيعد المكتب ورقة تأمل حول التحديات التي تواجه المنطقة والمحاور ذات الأولوية الخاصة بإعادة إطلاق عملية التكامل المغاربي، لتكون وثيقة عمل تمهيدية للتشاور. وستُكمل هذه الورقة، عند الحاجة، بمساهمات من المؤسسات الأخرى تقدم فيها تحليلاتها للسياق دون الإقليمي وآفاق إعادة إطلاق هذه العملية التكاملية.

1. **أهداف التشاور**

يتمثل الهدف العام من الاجتماع التشاوري في مرافقة عملية التفكير والجهود الجارية لتسريع عملية بناء مجال اقتصادي متكامل في شمال أفريقيا. ويتعلق الأمر بشكل خاص بتقاسم التحاليل والرؤى لاتحاد المغرب العربي والمنظمات المنتسبة والمؤسسات دون الإقليمية الأخرى، على المدى المتوسط وعلى ضوء التغيرات السياسية التي طرأت منذ 2011، وتقديم مسارات للتأمل والعمل لمتخذي القرار والساهرين على عملية التكامل المغاربي، من أجل نجاعة أكبر ورؤية أفضل لنظام التعاون الإقليمي.

وتتمثل الأهداف الخاصة فيما يلي :

* تبادل الآراء حول الشروط المثلى لإعادة إطلاق عملية التكامل المغاربي ومحاور العمل ذات الأولوية من أجل عملية أقوى لبناء مجال اقتصادي متكامل ؛
* صياغة توصيات موجهة للفاعلين والشركاء بهدف تحقيق دعم أكثر فاعلية يقوم على التشاور، وذلك قصد التسريع بعملية التكامل الإقليمي.

1. **شكل الاجتماع**

من المتوقع أن يدوم الاجتماع يوما واحدا. وستنظم أعماله في جلسات عامة تخصص لما يلي : (أ) تحليل موجز للسياق الاجتماعي-السياسي الجديد والتحديات الكبرى المتصلة بالتنمية في المنطقة الفرعية، (ب) تبادل الآراء حول الأولويات بشأن إعادة إطلاق عملية التكامل الإقليمي، و(ج) صياغة توصيات من أجل التزام أقوى من طرف الفاعلين والشركاء.

1. **النتائج المتوقعة**

تتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي :

* تحديد رؤية مشتركة (أ) بشأن التحديات التي تواجهها المنطقة الفرعية في سياق التحولات السياسية الجارية، و(ب) حول الأولويات لإطلاق فعال للتكامل المغاربي من جديد ؛
* تقديم خدمات المشورة للفاعلين والجهات المعنية بعملية التكامل في شمال أفريقيا ؛
* تقديم إطار مرجعي للشركاء من أجل ملاءمة أفضل لأنشطة الدعم التي يقدمونها على المدى المتوسط مع عملية التكامل والمبادرات الأخرى التي تهم المنطقة الفرعية.

1. **المشاركة**

سيدعى للمشاركة في الاجتماع :

* الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ؛
* الهيآت المتخصصة أو المنتسبة لاتحاد المغرب العربي ؛
* المنظمات الدولية الحكومية العاملة في شمال أفريقيا.

1. **تاريخ ومكان الانعقاد**

سينعقد الاجتماع بالرباط (المملكة المغربية) في 15 يناير 2013.

1. **للاتصال**

لمزيد من المعلومات المتصلة بالاجتماع المرجو الاتصال ب :

السيد عبدول كـــان

منسق الاجتماع

البريد الإلكتروني : [akane@uneca.org](mailto:akane@uneca.org)

السيدة نعيمة الصحراوي

البريد الإلكتروني : [nsahraoui@uneca.org](mailto:nsahraoui@uneca.org)

الهاتف : 00 (212) 537 71 56 13 / 537 71 78 29

1. التقرير الرابع للفريق الدولي للخبراء المعني بالمناخ (2007) [↑](#footnote-ref-1)